العرب
الثلاثاء 2021/03/09
السنة 43 العدد 11994

أفريقيا جنوب الصحراء أرض الجيل الثالث للإرهاب

واشنطن تغامر بتقليص حضورها العسكري واللوجستي في أفريقيا

لامبالاة أميركية بتصاعد التهديد

عندما ضعف تنظيم القاعدة في باكستان وأفغانستان في السنوات الأخيرة و"هزم" تنظيم داعش في العراق وسوريا، تنبأ العديد من المتخصصين بانتقال شبكات الإرهاب إلى مناطق أخرى في العالم. ومع عودة فصائل القاعدة وظهورها في دول أفريقيا خاصة في الصومال ومالي ونيجيريا، أشار المراقبون إلى أن أفريقيا سوف تصبح مستقبلا "أرض الجيل الثالث" للإرهاب.

واشنطن – بينما تستعرض إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن مجموعة من التحدّيات التي تواجه سياستها الخارجية، إيران والصين وروسيا وكوريا الشمالية، على سبيل المثال لا الحصر، من المحتمل أن تقع مكافحة الإرهاب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خارج أولوياتها القصوى.

وخلال إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، كانت هناك مناقشات رفيعة المستوى حول إعادة انتشار القوات، وأفضل السبل للانتقال بعيدا عن عمليات مكافحة الإرهاب من أجل الاستعداد لمنافسة القوى العظمى. كان من المتوقع أن تُنقل عمليات إعادة الانتشار هذه إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أكثر من أي منطقة أخرى، على الرغم من أن المنطقة أصبحت أرضا خصبة للجماعات الجهادية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة.

مكاسب في ساحات المعركة

في ديسمبر 2020، أمر ترامب بانسحاب القوات الأميركية من الصومال، والذي اكتمل في يناير 2021 عندما انتقلت إلى كينيا، على الرغم من أن القيادة الأميركية في أفريقيا (أفريكوم) حذرت من صمود حركة الشباب التابعة لتنظيم القاعدة وقدرتها على التكيف في مواجهة عمليات مكافحة الإرهاب الأميركية.

وظلت حركة الشباب عدوانية، مما يدل على قدرتها على شن هجمات مذهلة، بما في ذلك عملية ضد قاعدة أميركية في كينيا حيث كانت عملية النقل جارية، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من أفراد وزارة الدفاع الأميركية.

كما شكك الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون علنا في التزام فرنسا بالإبقاء على قوات في غرب أفريقيا، حيث تحافظ منذ فترة طويلة على وجود عسكري كبير. وتوقيت هذه القرارات لا يمكن أن يكون أسوأ.

إن الاهتمام بسحب القوات العسكرية الغربية من أفريقيا جنوب الصحراء خلال عام 2021، يحدث في وقت ازداد فيه نشاط العديد من الجماعات الجهادية في منطقة الساحل والقرن الأفريقي وجنوب ووسط أفريقيا، كما يتضح ذلك من وتيرة هجماتها المتزايدة والسيطرة المتزايدة على الأراضي، وإصدار مقاطع فيديو دعائية تسلط الضوء على المكاسب في ساحة المعركة.

وتعد برامج التعاون الأمني الأميركية في دول مثل تشاد ضرورية لبناء قدرات القوات الشريكة المكلفة بعمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة. ولكن بعد ما يقرب من عقدين من عمليات الانتشار المستمرة، فإن البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) تكافح الآن بشأن كيفية ومكان إعادة تخصيص الموارد، ولا يُنظر إلى أفريقيا جنوب الصحراء على أنها ضرورية.

ومن دون مستويات عالية من المساعدة الغربية، بما في ذلك دعم الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، فإن العديد من قوات الأمن العاملة في منطقة الساحل تواجه خطر الحدود التي يسهل اختراقها، وسوء الإدارة، وانتشار الاقتصاد غير المشروع، وهي عوامل هيكلية في صالح الفاعلين العنيفين من غير الدول.

وحتى عندما تم إحراز تقدم ضد الجماعات الإرهابية في أفريقيا، كانت المكاسب قصيرة الأجل وفي الكثير من الأحيان ضعيفة ويمكن عكسها بسهولة.

وعلى سبيل المثال، تشتهر نيجيريا بإعلانها أنها "هزمت" بوكو حرام من خلال الاستيلاء على مخابئها وإخراج المجموعة من الأراضي التي احتلتها، ولكن عادت المجموعة أقوى من ذي قبل.

واستعادت فرنسا أيضا جميع الأراضي التي يسيطر عليها الجهاديون تقريبا في مالي في عام 2013، ولكن بعد أقل من عقد من الزمان، ترسخ الجهاديون في مالي وكذلك النيجر وبوركينا فاسو المجاورتين. كما تم طرد حركة الشباب من مقديشو منذ سنوات، لكنها لا تزال تحتفظ بالقدرة على تنفيذ هجمات فتاكة للغاية في المدينة.

وأعلن صانعو السياسة الغربيون مرارا ضعف تنظيم القاعدة وداعش وهزيمتهما دون مراعاة أن تقليص مناطقهما الأساسية في جنوب آسيا والشرق الأوسط، ليس بالضرورة أن يكون له تأثير سلبي على الفروع الإقليمية.

وفي حين أن القيادة الأساسية لكلتا المنظمتين عانت من سلسلة من الانتكاسات في عام 2020، إلا أن المجموعات التابعة لهما في أفريقيا جنوب الصحراء قد نمت بشكل أقوى.

وقامت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في منطقة الساحل وحركة الشباب في الصومال بتسريع وتيرة عملياتها، مما يدل على مجموعة هائلة من القدرات التشغيلية والتنظيمية.

وظهرت عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، وولاية وسط أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية بشكل متكرر في دعاية داعش الأساسية العام الماضي، وفقا لتقرير نشرته الأمم المتحدة في منتصف فبراير 2021.

وفي 24 فبراير، قتل لوكا أتاناسيو سفير إيطاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هجوم، عندما تعرضت قافلة للأمم المتحدة لكمين من قبل المتمردين، ما أظهر القدرة على شن هجمات نوعية.

> حتى عندما تم إحراز تقدم ضد الجماعات الإرهابية في أفريقيا، كانت المكاسب في الكثير من الأحيان ضعيفة ويمكن عكسها بسهولة

وفي 23 فبراير، شن تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا عمليات متعددة ضد قوات الأمن النيجيرية في بورنو، بما في ذلك هجمات انتحارية قتل وجرح فيها العشرات.

ولم تصدر هاته الجماعات الجهادية صورا أو مقاطع فيديو لعملياتها، بينما كانت تفعل ذلك في السابق وهو ما يثير الفضول.

وأحد تفسيرات هذا التغيير هو أن هاتين المجموعتين على دراية بتدمير الولايات المتحدة وحلفائها لـ"خلافة" داعش في سوريا والعراق، وأنهما أكثر حذرا بشأن الكشف عن امتداد أراضيهما في أفريقيا جنوب الصحراء لتجنب لفت انتباه الولايات المتحدة إلى الوراء.

قبل فوات الأوان

كانت دعاية داعش حاسمة في قيادة الولايات المتحدة للتدخل في سوريا والعراق، خاصة عندما قُتل أميركيون. وقد يكون القرار الأخير بالحدّ من إنتاج الدعاية محاولة متعمدة لإبقاء الجيوش الغربية في مأزق.

ويسعى تنظيم القاعدة في أفريقيا، مثل داعش، إلى السيطرة على الأراضي في نهاية المطاف، وفي أجزاء كبيرة من الساحل والصومال حققت الجماعات التابعة للقاعدة هذا الهدف بالفعل.

وعلى عكس داعش، تحاول جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الدعوة إلى مفاوضات من شأنها أن تشارك فيها القوات الأجنبية، وخاصة فرنسا، للانسحاب من منطقة الساحل.

ويبدو أن هذه المطالب تستند إلى حد كبير على نموذج المفاوضات الذي تتبعه حركة طالبان في أفغانستان. وإذا حققت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين ذلك، فلن يكون من غير المتوقع أن تتبع حركة الشباب الصومالية نهجها.

وستكون النتيجة عدة مناطق يحقق فيها الجهاديون مكاسب كبيرة في الحكم، على الرغم من أن الجماعات الجهادية أكثر حذرا بشأن السيطرة على الأراضي بشكل علني وإبرازها في الدعاية خوفا من زيادة ضغوط مكافحة الإرهاب.

وعندما يسعى الجهاديون إلى الاحتفاظ بأرض ما، فإنهم يفعلون ذلك بشكل تدريجي. وبالمثل، حتى عندما غازلوا المفاوضات، كانوا حريصين على تجنب أي أعمال من شأنها أن تجعلهم يبدون وكأنهم يضفون الشرعية على المجتمع الدولي.

ويقترن النجاح الذي حققته الجماعات الجهادية في أفريقيا جنوب الصحراء بالصراعات التي يواجهها تنظيم القاعدة والجماعات التابعة لداعش في أماكن أخرى.

وبشكل عام، تم إضعاف قياداتهما الأساسية. ولهذا السبب، سعت المنظمتان إلى الاعتماد بشكل أكبر على زخم الشركات التابعة لهما. هناك شيء واحد واضح: تنظيم القاعدة وداعش يتصاعدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكلاهما يريد أن تظل الولايات المتحدة وحلفاؤها مركزين في مكان آخر.

وأصبحت الدول الغربية راضية عن التهديد الذي تشكله الجماعات الجهادية في أفريقيا لأن هذه الجماعات، في الغالب، قد استهلكتها المنافسات المحلية وهي راضية عن التركيز على القضايا الضيقة.

ولم يتم شن هجمات خارج المناطق المباشرة التي تعمل فيها. ومع ذلك، كما يتضح من اعتقال أحد أعضاء حركة الشباب في الفلبين في يوليو 2019 بتهمة التخطيط لهجوم على غرار هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، فإن حسابات بعض هذه الجماعات يمكن أن تتغير.

وإذا كانت الجماعات الجهادية الأفريقية الأخرى تسعى أيضا إلى تحويل التركيز إلى العمليات الخارجية، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها سوف يندمون على عدم اكتراثهم المتزايد بالطبيعة الدائمة للتهديد الذي تشكله جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وحركة الشباب.

دروس لإعادة دمج معتقلي تنظيم الدولة الإسلامية

واشنطن – لا يزال الآلاف من الأفراد المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في معسكرات الاعتقال دون أي احتمال لإطلاق سراحهم أو محاكمتهم على المدى القريب، فيما يحذر أخصائيون من أن الاحتجاز إلى أجل غير مسمى يمكن أن يؤدّي إلى تفاقم مشاكل إعادة الاندماج.

مرت ثلاث سنوات منذ أن تم القضاء على الخلافة المزعومة لتنظيم الدولة الإسلامية من على الخارطة العالمية. ومع ذلك، لا يزال الآلاف من المقاتلين وعشرات الآلاف من أتباع التنظيم، بما في ذلك عدد كبير من النساء والأطفال، محتجزين في ظروف غير إنسانية وغير آمنة في سوريا والعراق.

في سوريا، يقدر ملاحظون سياسيون أن مخيم الهول وحده يضم 65000 فرد، بما في ذلك أكثر من 10000 أجنبي يمثلون حوالي 60 جنسية مختلفة.

وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية جديد نسبيا على الساحة العالمية، إلا أن المجتمع الدولي لديه أكثر من 30 عاما من الخبرة في إعادة دمج المتمردين والمدنيين الذين عاشوا تحت سيطرتهم من خلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الرسمية.

إن أحد الدروس المهمة والمستخلصة من هذه التجربة هو أن احتجاز الأفراد لفترات طويلة من الزمن أو في ظروف غير إنسانية يساهم في تدني احترام الذات وانعدام الأمن وانعدام الثقة والشعور بالاستياء واليأس، وكلها أسباب تولد خطابا للمقاومة ضد الدولة أو أسري الفرد يرتبط بإعادة الانخراط في جماعة مسلحة.

واجه السكان خلال هذه المحنة خيارا صعبا بين موت محقق أو دعم للدولة الإسلامية، وربما انضمّ منهم ممّن لا يؤمنون بأيديولوجية الجماعة، لأسباب انتهازية بما فيها المكاسب المالية أو الروابط الاجتماعية أو الانخراط في مغامرة أغراهم بها التنظيم.

هناك عدد أيضا من المحتمل أن يكونوا محبطين بشدة من تورطهم في تنظيم الدولة الإسلامية ويريدون المغادرة لكنهم غير قادرين على الانحراف عن الالتزام بأيديولوجية الجماعة نظرا إلى الظروف الأمنية السيئة في المخيمات والترهيب الصريح من المتطرفين الملتزمين. بالنسبة إلى جميع هؤلاء الأفراد، قد يكون للاحتجاز غير المحدد بزمن وغير الإنساني تأثير راديكالي ويزيد من احتمال عودتهم إلى العنف أو اللجوء إليه.

أمّا الدرس الثاني القيّم هو أنه كلما طال احتجاز مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وأنصارها، ازداد احتمال تعرضهم للوصم من قبل المجتمعات التي تمارس فيها إجراءات إعادة دمجهم. وتظهر الأبحاث أن عزلهم الممتد عن المجتمع يغذي لديهم الخوف والشك العام.

والوصم، بدوره، يعزز الوضع المنحرف للعائدين ويساهم في ترسيخ السلوك المتشدد لديهم ويعيق قدرتهم على العثور على عمل وتأسيس سبل عيش مستدامة خارج التطرف والعنف. كما يحول الوصم دون تطوير شبكة اجتماعية خارج الجماعة المتطرفة أو الوسط الراديكالي المتشدد.

وهذا مهم لأن هذه الروابط الاجتماعية الجديدة، سواء في المجتمع أو من خلال العمل أو التعليم، تساعد في تطوير هوية جديدة، منفصلة عن مشاركة الفرد في التطرف الشديد أو دعمه، ما يجعل هذه الروابط أساسية في تعزيز فك ارتباط الفرد بالعنف، وفي نهاية المطاف وبمرور الوقت، يتمكن من التخلص من عقيدة التطرف.

يشير محللون إلى أن عدم رغبة الدول في إعادة أولئك الذين سافروا للانضمام إلى الدولة الإسلامية وفي إعادة دمجهم يلعب دورا في أيديولوجية الجماعة ويغذي التطرف وجهود التجنيد في الخارج.

وتتمركز الكثير من الخطابات والأبحاث الحالية حول فك ارتباط المتطرفين العنيفين وحول عوامل الخطر الفردية وتقييم المخاطر. وتشير الأبحاث إلى أن إجراءات نزع السلاح وتسريح هؤلاء الأفراد المتشددين بعد إعادة دمجهم لا تكون ناجحة إلا إذا اعتمدت على العوامل المجتمعية بقدر ما تعتمد على العوامل الفردية.

وتتطلب إعادة الاندماج الناجحة مستوى معينا من التنمية الاقتصادية وحالة استقرار في ما بعد الصراع. فعندما تكون سوق العمل فقيرة أو مضطربة بشكل منتظم بسبب النزاع، لا يستطيع الأفراد الحصول على سبل عيش مستدامة خارج محيط التطرف العنيف، وبهذا المعيار تُصنف سوريا حاليا من بين أفقر البلدان.

قد تبدو إعادة دمج أولئك المرتبطين بالدولة الإسلامية مهمة شاقة بالنظر إلى الحواجز المجتمعية، ولاسيما في سوريا والعراق. ومع ذلك إن مرور ثلاثة عقود من الخبرة في برنامج نزع السلاح والتسريح قد يمهد السبل المحتملة لإعادة الاندماج والمضي في المساعدة على تعزيز فك الارتباط حتى في أكثر الظروف السياسية والاقتصادية سوءا.

> عدم رغبة الدول في إعادة دمج المقاتلين يلعب دورًا في أيديولوجية الجماعة ويغذي التطرف وجهود التجنيد في الخارج

أولا، يجب أن يساهم قضاء أي وقت في السجن أو الاحتجاز في إعادة اندماج الفرد من خلال مساعدة الأفراد على إدراك إمكانية مستقبل مختلف لأنفسهم. في الوقت الحالي، تبدو أن هذه اللحظات، على الأقل في معسكرات الاعتقال، قد ضاعت في أحسن الأحوال، وربما كانت تؤجج المظالم وتضع الحواجز على الطرق.

وتظهر الأبحاث أنه بعد الإفراج، قد تساعد الأسرة والمجتمع المدني العائدين في تجاوز وصمة العار. كما يمكن أن تساعد تدابير التوعية العامة التي تسلط الضوء على أهمية إعادة الاندماج وتثقيف المجتمعات (على سبيل المثال، بشأن إيذاء الأطفال، أو المشاركة القسرية للأعضاء) في تعزيز القبول.

وأخيرا، قد تكون المشاريع التشاركية المصممة جيدا والمطورة محليا والتي تلبي احتياجات مجتمعية مشتركة واعدة جدا. على عكس البرامج الأخرى التي تفيد مرتكبي أعمال العنف فقط، تجسد المشاريع المجتمعية التزاما بمستقبل مشترك، وتسلط الضوء على رأس المال الاجتماعي والمهارات التي يستخدمها العائدون غالبا، وتكون بمثابة شكل من أشكال التعويضات.

وتساعد المشاركة على إعادة دمج المقاتلين وأنصارهم على تطوير علاقات جديدة واكتساب هوية إيجابية داخل المجتمع. وتولد مثل هذه المشاريع أيضا رأس مال اجتماعي إضافي وقدرة على الصمود، حيث تعمل كعوامل حماية مهمة ضد التطرف والتجنيد.

ولعل الدرس الأكثر أهمية من أدبيات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، هو أن هذه المشاريع والتدابير قصيرة الأجل لتعزيز فك الارتباط وإعادة الاندماج من المحتمل أن تكون لها تأثيرات محدودة عندما تكون منفصلة عن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأكبر.